

تاج العروس من جواهر القاموس

أَنَّهُ من العِلل نقله شيخنا وقال : المُقرَّر في علوم العربية أَنَّ من جملة موانع الصَّرف أَلِفَ الإلحاق لشبَّهها بألف التأنيث ولها شرطان : أن تكون مقصورةً وأَمَّما أَلِفُ الإلحاق الممدودةٌ فلا تُمنع وإن ضمَّت لعلَّةٍ أُخرى الثاني أن تقع الكلمةُ التي فيها الألف المقصورةُ علماً فتكون فيها العلاميةُ وشبهه أَلِفُ التأنيث فأَمَّما الألف التي للتأنيث فإنَّها تمنع مطلقاً ممدودةً أو مقصورةً في معرفةٍ أو نكرةٍ على ما عُرِف . انتهى . وقال أبو إسحاق الزجاج في كتابه الذي حوى أقاويلهم واحتجَّ لأصوبها عنده وعزاه للخليل فقال : قوله تعالى " لا تَسْأَلُوا عن أَشْيَاءَ " في موضعِ الخَفْضِ إِلاَّ أَنَّهُما فُتِحَتْ لِأَنَّها لا تَنصُرُ . ونصَّ كلام الجوهري : قال الخليل : إِنَّما تُرِكَ صَرْفُ أَشْيَاءَ لِأَنَّ أَصْلَهُ فَعْلَاءَ جُمِعَ على غير واحدٍ كما أَنَّ الشُّعْرَاءَ جُمِعَ على غير واحدٍ لِأَنَّ الفاعل لا يُجمع على فَعْلَاءَ ثُمَّ استثَقَلُوا الهمزتين في آخره نَقَلُوا الأُولى إلى أَوَّلِ الكلمة فقالوا أَشْيَاءَ كما قالوا أَيْدُنُكُ وقِسِيَّ فصار تقديره لَفَعَاءَ يَدُلُّ على صحَّةِ ذلك أَنَّهُ لا يُصْرَفُ وَأَنَّه يُصَغَّرُ على أَشْيَاءَ وَأَنَّه يُجمع على أَشْأَوَى انتهى . وقال الجاردي بعد أن نقل الأَقوال : ومذهب سيبويه أَوَّلِي إِذْ لا يلزمه مُخالفَةُ الظاهرِ إِلاَّ من وَجْهٍ واحدٍ وهو القَلْبُ مع أَنَّهُ ثابتٌ في لُغَتهم في أَمثلة كثيرةٍ . وقال ابن بَرِّي عند حكاية الجوهري عن الخليل إِنَّ أَشْيَاءَ فَعْلَاءَ جُمِعَ على غير واحدٍ كما أَنَّ الشُّعْرَاءَ جُمِعَ على غير واحدٍ : هذا وَهَمٌّ منه بل واحداً شَيْئٌ قال : وليست أَشْيَاءَ عنده بجمعٍ مكسَّرٍ وإِنَّما هي اسمٌ واحدٌ بمنزلةِ الطَّرْفاءِ والقاصِّباءِ والحلافاءِ ولكنَّه يجعلها بدلاً من جمعٍ مكسَّرٍ بدلالةِ إضافةِ العدد القليل إليها كقولهم : ثلاثةٌ أَشْيَاءَ فأَمَّما جمعُها على غير واحدٍ فذلك مذهبُ الأَخفش لِأَنَّه يرى أَنَّ أَشْيَاءَ وزنها أَفَعْلَاءَ وَأَصْلُها أَشْيَاءُ فَحُذِفَت الهمزةُ تخفيفاً قال : وكان أبو عليٍّ يُجيز قولَ أَيْبِي الحسَنِ على أَن يكون واحداً شَيْئاً ويكون أَفَعْلَاءَ جمعاً لَفَعْلٍ في هذا كما جُمِعَ فَعْلٌ على فَعْلَاءَ في نحوِ سَمَّجٍ وَسُمَّحاءٍ قال : وهو وَهَمٌّ من أَيْبِي عليٍّ لِأَنَّ شَيْئاً اسمٌ وَسَمَّحاءٌ صفةٌ بمعنى سَمَّجٍ لِأَنَّ اسمَ الفاعلِ من سَمَّجٍ قياسه سَمَّجٍ وَسَمَّجٍ يُجمع على سُمَّحاءٍ كطَرِيفٍ وطَرِفاءٍ ومثله خَمَّجٌ وخُمَّماءٌ لِأَنَّه في معنى خَمَّجٍ والخليل وسيبويه يقولان أَصْلُها شَيْئاً فَقُدِّمَت الهمزة التي هي لامُ الكلمة إلى أَوَّلِها فصارت أَشْيَاءَ فوزنُها لَفَعَاءَ قال : ويدلُّ على صحَّةِ قولهما أَنَّ

العرب قالت في تصغيرها أُشَيِّءَاء قال : ولو كانت جمعاً مُكَسَّسَةً رَاءً كما ذهب إليه الأَخفش
لقليل في تصغيرها شَيِّئَات كما يُفعل ذلك في الجُموع المُكَسَّسَةِ كَجِمَالٍ وَكِعَابٍ وَكِلَابٍ
تقول في تصغيرها جُمَيِّلَات وَكُعَيِّبَات وَكُلَيِّبَات فتردّها إلى الواحد ثمّ تجمعها بالألف
والتَّاء . قال فخر الدِّين أَبُو الحسَنِ الجاربردي : ويلزم الفَرَّاءُ مُخَالَفَةُ
الظَاهِرِ مِنْ وَجْهِ : الأَوْسَلُ أَنْزَّهَ لَوْ كَانَ أَصْلُ شَيْءٍ شَيِّئًا كَبَيِّنٍ لَكَانَ الأَصْلُ
شَائِعًا كَثِيرًا أَلَا تَرَى أَنَّ بَيِّنًا أَكْثَرُ مِنْ بَيِّنٍ وَمَيِّتًا أَكْثَرُ مِنْ مَيِّتٍ
وَالثَّانِي أَنَّ حَذْفَ الهَمْزَةِ فِي مِثْلِهَا غَيْرُ جَائِزٍ إِذْ لَا قِيَاسَ يُؤَدِّسِي إِلَى جَوَازِ حَذْفِ الهَمْزَةِ
إِذَا اجْتَمَعَ هَمْزَتَانِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ . الثَّالِثُ تَصْغِيرُهَا عَلَى أُشَيِّءَاءَ فَلَوْ كَانَتْ أَفْعَلَاءُ
لَكَانَتْ جَمْعٌ كَثْرَةٌ وَلَوْ كَانَتْ جَمْعٌ كَثْرَةٌ لَوَجَبَ رَدُّهَا إِلَى المُفْرَدِ عِنْدَ التَّصْغِيرِ إِذْ لَيْسَ
لَهَا جَمْعٌ القَلِيلَةُ . الرَّابِعُ أَنْزَّهَهَا تُجْمَعُ عَلَى أَشَّأَوِي وَأَفْعَلَاءُ لَا يُجْمَعُ عَلَى أَفَاعِلٍ
وَلَا يَلْزَمُ سَبُوبِيهِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ لِأَنَّ مَنَعَ المَصْرُفِ لِأَجْلِ التَّأْنِيثِ وَتَصْغِيرِهَا عَلَى
أُشَيِّءَاءَ لِأَنَّهَا جَمْعٌ لَا جَمْعٌ وَجَمْعُهَا عَلَى أَشَّأَوِي لِأَنَّهَا اسْمٌ عَلَى فَعْلَاءَ فَيُجْمَعُ
عَلَى فَعَالِي كَصَحَارِي أَوْ صَحَارِي . انْتَهَى . قُلْتُ : قَوْلُهُ وَلَا يَلْزَمُ سَبُوبِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى
إِطْلَاقِهِ غَيْرُ مُسَلِّمٍ إِذْ يَلْزَمُهُ عَلَى التَّقْدِيرِ المَذْكُورِ مِثْلُ مَا أُورِدَ عَلَى الفَرَّاءِ مِنْ الوَجْهِ
الثَّانِي وَقَدْ تَقَدَّمَ فَإِنَّ اجْتِمَاعَ هَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ وَاقِعٌ فِي كَلَامِ الفُصْحَاءِ